

الصانع كرم المشاركين في مؤتمر «التنمية الأسرية»



الصانع مكرم م، منار الحشاش (قاسم باشا)



يعقوب الصانع متوسطا المكريين المشاركين في مؤتمر التنمية الاسرية

ليلى الشافعي

على هامش مؤتمر «المرأة» الذي نظمته إدارة التنمية الأسرية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قام وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع بتكريم 33 مشاركا ومشاركة في المؤتمر ودعا للجان المشاركة والمنظمن الى حفل العشاء الذي أقيم على شرفهم، وسيتم تكريم المشاركين في الجازات الثقافي اليوم الثالث من المؤتمر من وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية د. عادل الفلاح.



السفير جمال الغانم متوسطا مسؤولي «النجاة الخيرية»

ليلى الشافعي

قامت جمعية النجاة الخيرية بزيارة لوزارة الخارجية في إطار التنسيق والتعاون المشترك من أجل تنظيم أعمال ومشاريع النجاة الخيرية في الخارج، وشارك في الزيارة أمين الصندوق عضو مجلس الإدارة فيصل الزامل ونائب المدير العام بالجمعية جابر الوند وكان في استقبالهما مدير الإدارة الإدارية والمالية في وزارة الخارجية السفير جمال الغانم. وفي هذا السياق أوضح الوند أنه تم بحث وتعزيز سبل التعاون المشترك بين وزارة الخارجية وجمعية النجاة في كيفية تحويل الدعم المالي والمساهمات في انشاء المشاريع والإشراف عليها، على أن يكون عن طريق وزارة الخارجية وأن يكون هناك مزيد من التنسيق والمتابعة بين الجهتين والتواصل مع سفارات الكويت في الخارج، مؤكداً أن الهدف الأساسي من هذا التعاون هو إبراز اسم الكويت وعملها الخيري على المستوى الحكومي والأهلي وتفعيل العلاقات بين الجمعية الخيرية والجهات المعنية في الدول ليكون تنفيذ المشاريع وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها في الداخل والخارج.

من جهته، ثمن السفير جمال الله الغانم زيارة جمعية النجاة الخيرية وحرصها على التعاون والتنسيق الذي يحقق المصلحة العامة للعمل الخيري الكويتي، متمنيا استمرار التنسيق والمتابعة بين الجمعية ووزارة الخارجية عن طريق القنوات أو الجهات الرسمية، مؤكداً أن هذا التعاون يجعل هناك مزيداً من الشفافية والثقة في المؤسسات الخيرية، وبينها وبين المتبرعين والمساهمين.

الغامدي ضيف «مساجد مبارك الكبير» على مدى 3 أيام

تحت شعار «في مساجدنا راحتك» واصلت إدارة مساجد محافظة مبارك الكبير برنامجها المتميز الهادف إلى توعية المجتمع والتدريب في الصحة الصالحة، وبر الوالدين والتزود للدار الآخرة بصالح الأعمال وذلك عبر محاضرات إيمانية تستضيف خلالها نخبة من العلماء من الدول المجاورة. ويهذه المناسبة أعلن مدير إدارة مساجد محافظة مبارك الكبير م. إبراهيم الخزي أن الأسبوع الجاري سيشهد برنامجاً ثقافياً يضيف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من المملكة العربية السعودية الشيخ تركي الغامدي وذلك ابتداء من الغد وحتى 12 الجاري. وزاد بأنه سيكون للشيخ الغامدي 3 محاضرات متنوعة وشائقة الأولى بعنوان «الفتن الكبير» وستكون يوم غد في مسجد طيبة النصر لله - صباح السالم ق7، ومحاضرة الخميس المقبل بعنوان «الرد على الأيمان»، في مسجد كمال الدين بن همام - مبارك الكبير ق7، مضافاً إلى يوم الجمعة سيشهد حدثين بارزين الأول محاضرة للشيخ الغامدي بعنوان «بيت النبوة» يليها بمسجد الحارث بن مالك - العبدان ق6، إضافة إلى إطلالة في برنامج نظرة شرعية على قناة الوطن الساعة الواحدة يوم غد.

وفد «أمانة الأوقاف» يغادر اليوم إلى الأراضي المقدسة لأداء العمرة

ليلى الشافعي

يغادر وفد الأمانة العامة للأوقاف المشارك في رحلة العمرة التي تنظمها الأمانة سنوياً للعاملين فيها بإشراف مراقب العلاقات العامة والإعلام وائل الشطي في الواحدة من طهر اليوم متوجهاً إلى مكة المكرمة لأداء مناسك العمرة، وسيستغل الرحلة زيارة بعض الأماكن الإسلامية التاريخية في مكة ليعود سالماً بمشيمة الله إلى أرض الوطن يوم السبت 13 الجاري. ويتكون الوفد الذي يرأسه وائل الشطي من عدد كبير من أسرة الأمانة العامة للأوقاف تم اختيارهم وفق نظم ولوائح الأمانة المعمول بها سنوياً، حيث تأتي هذه الرحلة ضمن الأنشطة الاجتماعية التي توفرها الأمانة العامة للأوقاف لموظفيها من خلال إدارة الإعلام والتنمية الوقفية القائمة على تنظيمها ضمن عدد من الخدمات الاجتماعية الأخرى المقدمة للعاملين في الأمانة حرصاً منها على زيادة التواصل والألفة ومواصلة العمل بروح الأمانة الواحدة، أملاً في تحقيق المزيد من النجاح للأمانة العامة للأوقاف.



وائل الشطي

«نماء» تنفذ «منحهم شتاء دافئاً» للسنة العاشرة على التوالي

مع دخول فصل الشتاء وانخفاض درجات الحرارة بشكل ملحوظ تنظم نماء للزكاة والخيرات في جمعية الإصلاح الاجتماعي حملة إعلامية لجمع التبرعات للمشروع الموسمي الشتوي «منحهم شتاء دافئاً»، والذي يستهدف توفير الدفء في فصل الشتاء للأسر المستفيدة. وفي هذا الصدد أكد مدير عام نماء للزكاة والخيرات في جمعية الإصلاح والتنمية الاجتماعية ناصر الزيد أن التغيير السنوي الذي يحدث للمناخ في منطقة الخليج العربي والكويت جزء منه يجعلنا نهتم أكثر بمراعاة جوانب أخرى لاحتياجات الأسر المتعففة قد لا ينتبه لها العديد من الجهات الخيرية والتي منها هذا المشروع المميز الذي تقوم لجان الزكاة التابعة لنماء بتنفيذه للسنة العاشرة على التوالي، مضيفاً أن المشروع يهدف إلى تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال توفير الدفء للأسر المتعففة من خلال توفير أجهزة التدفئة والبطانيات والملابس الشتوية المناسبة لتجنب تلك الأسر أمراض الشتاء.

إعلان تذكري

إجتماع الجمعية العمومية غير العادية المؤجلة عن السنة المالية المنتهية كما في ١٣ ديسمبر ٢٠١٤ لشركة تمويل الإسكان «إسكان» (ش.م.ك.م)

تعوم شركة تمويل الإسكان (إسكان) ش.م.ك.م السادة المساهمين الكرام بحضور إجتماع الجمعية العمومية غير العادية المؤجلة المقرر عقدها يوم الاثنين الموافق 15/12/2014 الساعة 12:00 ظهراً في وزارة التجارة ببلوك 2 - الدور الأول - قاعة (ب) مجمع البورصات وتلك المناقشة جدول الأعمال التالي:

1. الموافقة على إلغاء زيادة رأسمال شركة تمويل الإسكان ش.م.ك.م المصريح به والمدفوع والمقرر بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 2014/3/19 والتي تمت بموجبها الموافقة على زيادة رأسمال الشركة المصريح به والمدفوع 29,812,216 د.ك إلى 42,500,000 د.ك وزيادة نفقته مقدارها 12,687,784 د.ك ونسبته 42.56% من رأس المال تطرح بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد ومدون علاوة إصدار ويتم تخصيصها لدائتي الشركة للاكتتاب فيها مع تنازل المساهمين الحاليين عن حق الأولوية في الاكتتاب.
2. الموافقة على إطفاء 100% من الخسائر للرحلة لشركة تمويل الإسكان ش.م.ك.م بمبلغ 20,578,891 د.ك من حساب احتياطي علاوة الإصدار (بمبلغ 205,949 د.ك) ثم من الإحتياطي الفائض (بمبلغ 1,369,455 د.ك) ثم من رأس المال المصدر والمدفوع ليصبح رأسمال الشركة المصدر والمدفوع بعد إطفاء الخسائر المذكورة بمبلغ وقدره 10,808,729 د.ك.
3. الموافقة على زيادة رأسمال شركة تمويل الإسكان ش.م.ك.م المصريح به والمدفوع بعد إطفاء الخسائر من 23,496,513 د.ك إلى 10,808,729 د.ك وزيادة نفقته مقدارها 12,687,784 د.ك يتم تخصيصها لدائتي الشركة للاكتتاب فيها عن طريق ذبول ديونهم إلى أسهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد ومدون علاوة إصدار ومع تنازل المساهمين الحاليين عن حق الأولوية في الاكتتاب.
4. الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي كما يلي:

المادة (5) من عقد التأسيس (5) من النظام الأساسي
نص المادة قبل التعديل: حدد رأس مال الشركة بمبلغ 42,500,000 د.ك فقط لتنازل وأربعون مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي لا غيراً، موزعاً على 425,000,000 سهم (أربعمائة وخمسة وعشرون مليون سهم) لا غيراً، فكل سهم مائة فلس وجميع الأسهم نقدية نص المادة بعد التعديل: حدد رأس مال الشركة بمبلغ 23,496,513 د.ك فقط لتنازل وعشرون مليوناً وأربعمئة وستة وتسعون ألفاً وخمسمائة وثلاثة عشر دينار كويتي لا غيراً، موزعاً على 234,965,130 سهم (مائتان وأربعة وثلاثون مليوناً وتسعمائة وخمسة وستون ألفاً ومائة وثلاثون شهماً لا غيراً فكل سهم مائة فلس وجميع الأسهم نقدية.

المادة (13) من النظام الأساسي
نص المادة قبل التعديل: يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد لا يقل عن خمسة أعضاء وإذا تعذر انتخاب مجلس إدارة جديد في الموعد المحدد لذلك استمر المجلس القائم في إدارة أعمال الشركة حتى زوال الأسباب وانتخاب مجلس إدارة جديد وقلمس الإدارة أن يروع العمل بين أعضائه وفقاً لطبيعة أعمال الشركة كما يجوز للمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو لجنة من بين أعضائه أو أكثر أو الإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة أو في تراسه بعض السلطات أو الاختصاصات التي لا يتصل بطبيعتها وجوز لكل مساهم سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها ويستقل عدد أعضاء مجلس الإدارة اثنانين بيهمة الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم مثلون في مجلس الإدارة الإشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب بقية أعضاء مجلس الإدارة إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين مثلية في مجلس الإدارة وجوز لجمعية من المساهمين أن ينحلفوا فيما بينهم لتعيين مثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعته ويكون لهؤلاء الممثلين ما لأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات ويكون للمساهم مسؤولاً عن أعمال مثلية جهة الشركة وانتهائها ومسماهمها ولا يجوز للشركة أن ترفض أحد أعضاء مجلس إدارتها أو الرئيس التنفيذي أو أرواجهم أو إقرارهم حتى الدرجة الثانية أو الشركات التابعة لهم ما لم يكن هناك تعويض من الجمعية العامة للشركة وكل تصرف يتم بالتفاهة لذلك لا ينفذ في مواجهة الشركة، وذلك دون إخلال بحقوق الغير حسن النية.

المادة (14) من النظام الأساسي
نص المادة قبل التعديل: يشترط في مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. نص المادة بعد التعديل: تكون العضوية في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وإذا تعذر انتخاب مجلس إدارة جديد في الموعد المحدد لذلك استمر المجلس القائم في إدارة أعمال الشركة إلى حين زوال الأسباب وانتخاب مجلس إدارة جديد.

المادة (15) من النظام الأساسي
نص المادة قبل التعديل: يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكاً بصفته الشخصية أو يكون الشخص العنوي الذي يملكه مالكاً لعدد من الأسهم لا تقل قيمتها عن 10,000 ديناراً كويتياً فإذا كان العضو وقت انتخابه لا يملك أو يملك هذا العدد من الأسهم وجب عليه خلال شهر من انتخابه أن يكون مالكاً له ولا سقطت عضويته ويكون الشخص المعنوي مسئولاً عن أعمال مثلية جهة الشركة وانتهائها ومسماهمها نص المادة بعد التعديل: يجب أن تتوافر في من يرشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية:
1. أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف
2. أن توافق الجهات الرقابية على ترشيحه
3. ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنحة يعقوبة مفيدة للحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو التديس أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو يعقوبة مفيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام هذا القانون ما لم يكن قد رده إليه اعتباره
4. فيما عدا لأعضاء مجلس الإدارة المسنقلين أن يكون مالكاً بصفة شخصية أو الشخص الذي يملكه لعدد من الأسهم (100,000)
5. وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أياً من الشروط المنقحة زالت عنه صفة العضوية.
6. ولا يجوز لرئيس أو عضو مجلس الإدارة، ولو كان متلاً لشخص طبيعي أو اعتباري التصرف بأي نوع من أنواع التصرفات في أسهم الشركة طيلة مدة عضويته إلا بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال.

المادة (16) من النظام الأساسي
نص المادة قبل التعديل: لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأحد أعضاء هذا المجلس أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع الشركة أو حسابها إلا إذا كان ذلك تبرخيس من الجمعية العامة. ولا يجوز لأي من هؤلاء أن يشترك في إدارة شركة مساهمة أو متنافسة لشركتهم، ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضائه - ولو كان متلاً لشخص اعتباري - أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره، كما لا يجوز البيع أو شراء أسهم الشركة طوال مدة عضويته في مجلس الإدارة.
نص المادة بعد التعديل: لا يجوز لرئيس أو عضو مجلس الإدارة، ولو كان متلاً لشخص طبيعي أو اعتباري أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو لغيره. ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يفضحوا إلى المساهمين في غير اجتماعات الجمعية العامة أو إلى الغير عما وقفوا عليه من أسرار الشركة بسبب مشاركتهم لإدارتها ولا يجب عزلهم ومسماهم عن وجوه الأضرار الناتجة عن مخالفتهم. ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء المجلس أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين متنافستين أو أن يشارك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر خسبه أو حساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة، ولا كان لها أن تضاهيه بالتعويض أو باعتبار العمليات التي زاولها خسبه كلها أجريت خساب الشركة. ما لم يكن ذلك بموافقة الجمعية العامة العادية.

المادة (18) من النظام الأساسي
نص المادة قبل التعديل: ينتخب مجلس الإدارة بالأغراق السري رئيساً ونائباً للرئيس لمدة ثلاث سنوات على أن لا تزيد عن مدة عضويتهم بمجلس الإدارة. ورئيس مجلس الإدارة هو الذي يمثل الشركة لدى القضاء وأمام الغير وعليه تنفيذ القرارات التي يصدرها وتقوم نائب الرئيس مهام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع به. نص المادة بعد التعديل: ينتخب المساهمون أعضاء مجلس الإدارة بالتصويت السري وينتخب مجلس الإدارة بالأغراق السري رئيساً للمجلس ونائباً للرئيس ويثل رئيس مجلس الإدارة الشركة في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء. ويجوز تفويضه كتفويض مجلس الإدارة في علاقة الشركة بالغير وعليه تنفيذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته. ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، أو قيام مانع لديه من ممارسة اختصاصاته.

المادة (19) من النظام الأساسي
نص المادة قبل التعديل: يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضواً مندوباً للإدارة أو أكثر ويحدد المجلس صلاحياتهم ومكافأتهم كما يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديراً عاماً للشركة ويحدد اختصاصاته ومكافأته. نص المادة بعد التعديل: رئيس مجلس الإدارة ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضائه أو أكثر يعينه مجلس الإدارة من خارج أعضاء مجلس الإدارة من حراج أعضاء الشركة على أن توافق عليه الجهات الرقابية قبل تعيينه. ويناط به إدارة الشركة. ويحدد المجلس اختصاصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة. ولا يجوز الجمع بين العضوية في مجلس الإدارة وتوليته الرئيس التنفيذي. ولا يجوز أن يكون له مثل في مجلس الإدارة أو لرئيس أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية أو أرواجهم أو إقرارهم من الدرجة الثانية مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصريفات التي تبرم مع الشركة أو حسابها إلا إذا كان ذلك تبرخيس بصدر عن الجمعية العامة العادية.

المادة (20) من النظام الأساسي
نص المادة قبل التعديل: يملك حق التوقيع عن الشركة على أفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه وأعضاء مجلس الإدارة المتدئين بحسب الصلاحيات المحددة لهم من مجلس الإدارة أو أي عضو آخر يفوضه مجلس الإدارة لهذا الغرض. نص المادة بعد التعديل: يملك حق التوقيع عن الشركة على أفراد كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو الرئيس التنفيذي بحسب الصلاحيات المحددة له من مجلس الإدارة أو أي عضو آخر يفوضه مجلس الإدارة لهذا الغرض.

المادة (21) من النظام الأساسي
نص المادة قبل التعديل: يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة بناء على دعوة من رئيسه ويجتمع أيضاً بأياً طلب إليه ذلك التان من أعضائه على الأقل. ويكون إجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه ولا يجوز بحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس. نص المادة بعد التعديل: يجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة بناء على دعوة من رئيسه. ويجتمع أيضاً بشكل طاري بناء على طلب كتابي مقدم من اثنين من أعضائه على الأقل. ويكون إجتماع المجلس صحيحاً بحضور نصف عدد الأعضاء على أن لا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة وجوز الإتيان على نسبة أو عدد أكبر. ولا يجوز الحضور بالوكالة في الاجتماعات باستخدام وسائل الإيصال الجماعي. كما يجوز إتخاذ قرارات بالتصبر بموافقة جميع أعضاء المجلس. ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل خلال السنة الواحدة. ويجوز الإتيان على عدد مرات أكثر.

المادة (22) من النظام الأساسي
نص المادة قبل التعديل: تصدق قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس. ويعد سجل حساب ثبوت فيه محاضر جلسات المجلس ويوقعه الرئيس ويجوز للعضو المعارض أن يطلب تسجيل رأيه. نص المادة قبل التعديل: تدون محاضر إجتماعات مجلس الإدارة وتوقع من قبل الأعضاء الحاضرين وأمين سر المجلس. وللعضو الذي لم يوافق على قرار إتخذته المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الإجتماع.

المادة (24) من النظام الأساسي
نص المادة قبل التعديل: مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات التجارية خذد الجمعية العامة العادية مكافأة أعضاء مجلس الإدارة. نص المادة بعد التعديل: رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مسؤولون جهة الشركة والمساهمين وغير من جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة وعن كل مخالفة للقانون أو لعدد الشركة. وعن لفظاً في الإدارة ولا يجوز دون إقامة دعوى المسؤولية الإضرار من الجمعية العامة بإدارة نمة مجلس الإدارة ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الإشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة الخاصة بإدارة نتمهم من المسؤولية عن إقرارهم من الدرجة الأولى أو بخلاف قائم بينهم وبين الشركة. وتكون المسؤولية للعضو عندما أعلاه إما مسؤولية شخصية تلحق عضو بالذات. وإما مشتركة فيما بين أعضاء مجلس الإدارة جميعاً وفي الحالة الأخيرة يكون الأعضاء مسؤولين جميعاً على وجه التضامن برفع التعويض إلا من العرض على القرار الذي رتب المسؤولية وأثبت اعتراضه في المحضر وللشركة أن ترفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي نشأ عنها أضرار للشركة. فإذا كانت الشركة في دور التصفية تولى التصفي برفع الدعوى ولكن مساهم أن يرفع دعوى المسؤولية منفرداً نيابة عن الشركة في حالة عدم قيام الشركة برفعها. وفي هذه الحالة يجب احتصام الشركة ليحكم لها بالتعويض إن كان له مفتح. ويجوز للمساهم رفع دعوى الشخصية بالتعويض إذا كان الخلفاء قد أخطأ به صرراً. ويوقع بخلاف كل إتفاق يقضى بغير ذلك.

المادة (25) من النظام الأساسي
نص المادة قبل التعديل: مجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها. ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة. ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إعطائها الكفالات أو عقد الغروض بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة. نص المادة بعد التعديل: مجلس الإدارة أن يراول جميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها. ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة. ويكون للمجلس كامل السلطة في الافتراض ورهن عقارات الشركة وعقد الكفالات وقبول التحكيم والصلح وإجراء التبرعات والتسويات.

المادة (27) من النظام الأساسي
نص المادة قبل التعديل: رئيس مجلس الإدارة وأعضائه مسؤولين عن أعمالهم جهة الشركة والمساهمين وغير من جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة وعن كل مخالفة لأحكام القانون أو لهذا النظام وعن لفظاً في الإدارة ولا يجوز دون إقامة دعوى المسؤولية الإضرار من الجمعية العامة بإدارة نمة أعضاء مجلس الإدارة. نص المادة بعد التعديل: رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسؤولون جهة الشركة والمساهمين وغير من جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة وعن كل مخالفة للقانون أو لعدد الشركة. وعن لفظاً في الإدارة ولا يجوز دون إقامة دعوى المسؤولية الإضرار من الجمعية العامة بإدارة نمة مجلس الإدارة ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الإشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة الخاصة بإدارة نتمهم من المسؤولية عن إقرارهم من الدرجة الأولى أو بخلاف قائم بينهم وبين الشركة. وتكون المسؤولية للعضو عندما أعلاه إما مسؤولية شخصية تلحق عضو بالذات. وإما مشتركة فيما بين أعضاء مجلس الإدارة جميعاً وفي الحالة الأخيرة يكون الأعضاء مسؤولين جميعاً على وجه التضامن برفع التعويض إلا من العرض على القرار الذي رتب المسؤولية وأثبت اعتراضه في المحضر وللشركة أن ترفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي نشأ عنها أضرار للشركة. فإذا كانت الشركة في دور التصفية تولى التصفي برفع الدعوى ولكن مساهم أن يرفع دعوى المسؤولية منفرداً نيابة عن الشركة في حالة عدم قيام الشركة برفعها. وفي هذه الحالة يجب احتصام الشركة ليحكم لها بالتعويض إن كان له مفتح. ويجوز للمساهم رفع دعوى الشخصية بالتعويض إذا كان الخلفاء قد أخطأ به صرراً. ويوقع بخلاف كل إتفاق يقضى بغير ذلك.

علماً أن جميع قرارات الجمعية العمومية تعتمد بعد موافقة هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة.

يرجى من السادة المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم الراغبين في الحضور مراجعة السادة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية (سجل المساهمين) في برج أحمد الدور الخامس - منطقة شرق - شارع الخليج العربي لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجدول الأعمال وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي

